

وبهذه الاحكام التي حملها المرسوم الجديد يكون المشرع قد ضبط مصطلح طلب العروض تفاديا لاي إشكالية في فهم معناه الحقيقي و حسنا فعل، ومن جهة أخرى ترك للجهة المعنية مجالال إختيار المتعاقد معها ال على أساس العرض المالي لوحد بل وعلى أسس موضوعية أخرى، ومن هنا اعترف لها بسلطة الإختيار و الجمع بين أكثر من معيار بحثا عن العرض الأفضل و ليس الأقل ثمنا بالضرورة كما كان الوضع في مرحلة سابقة. وعليه يعد طلب العروض من أهم طرق الإبرام التي تعتمد عليها السلطات الادارية، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها والمتمثلة أساسا في تحقيق المنفعة العامة والصالح العام، ورغم تعدد طرق الإبرام إلى أنه يبقى من أبرزها و أهمها طلب العروض، وترجع أهميته إلى أنه يقوم على أساس وجود عدد من المتعهدين الراغبين في التعاقد مع الادارة يتنافسون فيما بينهم، ثم تختار الإدارة المتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الإقتصادية، فهو طريقة تتبعها الإدارة بهدف إختيار المتعاقد معها للقيام بعمل أو الحصول على توريدات